قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

توازن قلق

يبدو أن قضية الطائرات الإيرانية المحملة بالأسلحة إلى سوريا تتفاعل بصمت بين أمريكا والحكومة العراقية، يقال إن رئيس الوزراء ألغى زيارته لأمريكا بعد أن أُبلغ بأن أوباما لن يستقبله، وأول من أمس قال المالكي في اتصال هاتفي مع بايدن إن على الإدارة الأمريكية أن لا تصغي لتقوّلات غير الرسميين "ربما يقصد الصحفيين والخبراء" عن سماح حكومة المالكي بعبور طائرات جارتنا الشرقية القوية إلى جارتنا الغربية الضعيفة عبر أجوائنا.

ويبدو أن الحكومة مستنفرة لدرء الاتهام عنها، فبعد أن أعلنت اشتباهها بالطائرة التي تقلّ وزير الخارجية السورية إلى طهران "رغم أن اشتباها كهذا غريب مستغرب باعتبار أن الأسلحة تأتي من إيران إلى سوريا وليس بالعكس"، اشتبهتْ مرة أخرى بطائرة من كوريا الشمالية فمنعتها من الوصول إلى سوريا.

في حملتها لمنع وصول الأسلحة الإيرانية إلى نظام الأسد اشتبهتْ الحكومة العراقية حتى الآن بطائرتين، سورية وكورية، ولم تشتبه مطلقاً بالطائرات الإيرانية، إذ من المستحيل أن تنقل طائرة إيرانية أسلحة إيرانية، ناهيك عن عبقرية أجهزة الأمن العراقية التي تفتش الطائرات القادمة من سوريا التي ربما تكون قد أفرغتْ حمولتها وعادت سالمة غانمة.

والآن .. كيف عرفت الأجهزة المختصة أن الطائرة الكورية تنقل أسلحة؟ قال علي الموسوي إن خط سير الرحلة كان يدعو للشكّ، الجواب كما ترون غير مقنع، كعادة أجوبة مستشاري المالكي الذين يأتون بالعجائب، لكن الرجل مكلف هذه الأيام بملف درء اتهام أمريكا للحكومة بتسهيلها عبور أسلحة إلى آل الأسد، بدليل أن الناطق الرسمي علي الدباغ لم ينبس ببنت شفة حول هذه المسألة حتى الآن، وترك الأمر برمته للسيد الموسويّ.

أخشى أن قواتنا الأمنية لا تملك أجهزة لتفتيش الطائرات "المشكوك بها" سوى أجهزة كشف المتفجرات التي جلبها مسؤولون مقربون لرئيس الحكومة وسرقوا فيها ملايين الدولارات وساهمت بشكل فعال في قتل آلاف العراقيين في مذبحة صامتة لا أحد يتذكرها أو يتحدث عنها، ربما لكثرة مذابحنا التي يتحملها مسؤولون كبار سيفطسون مع الأسف قبل أن يحاكموا.

الحكومة تريد بصدقٍ وإخلاص وبكل جدية أن تقنع أوباما وربعه بأننا بذلنا جهداً في منع وصول السلاح الإيراني لجزار دمشق، بدليل أننا اشتبهنا بطائرتين، لكن الحكومة أذكى من أن تسير بهذا الجهد والجدية إلى حدّ أن تفتش فعلاً طائرة إيرانية، والأفضل لها أن تستمرّ في سياسة التوازن القلق التي تنتهجها: إرضاء أمريكا وإيران معاً، تريدنا أمريكا أن نفتش، ففتشنا، وتريدنا إيران أن لا نفتش طائرة إيرانية فلنفتش إذن طائرة كورية.

طائرات كثيرة سوف تشتبه فيها الحكومة "طبعاً لن تكون إحداها من إيران" وسيظهر أن الطائرة التي أنزلتْ وفتشت كان على متنها راكب يضع حشوة لسنّه، طائرة أخرى فيها علبة شامبو، طائرة من سريلانكا كانت إحدى المضيفات تضع قطعة بلاتين إثر كسر عظم لها في مشاجرة بحفلة عرس في كولومبو، طائرة بنغالية فيها شابّ "بنغالي طبعاً" أغرق روحه بالعطر.

لكن الجيد في الأمر أننا لا نؤخر الطائرة التي نشتبه فيها، ننزلها ونسأل قبطانها السؤال الخالد: منين جاي؟ وين رايح؟ شايل سلاح لو لا؟

مناهج التعليم وسياسات الصراع (1.3)

□يحيى الكبيسي

مدارسنا هل هي قادرة على إنتاج هوية وطنية؟

ثمة شعور عام بأن المناهج الدراسية في العراق تعاني من إشكاليات بنيوية حادة تضعف أو تقيد قدراتها في إعداد طلبة يواكبون التطور الحاصل في العالم، أو يتمتعون بقدرات و مؤهلات تعليمية عالية. قد يكون هذا حال عموم المنطقة، لكن الوضع العراقي يبدو أكثر حدة وتعقيدا، لاسيما أن الدراسات المتعلقة بالمناهج الدراسية في العراق ظلت شبه ممنوعة، تقتصر على طرائق التدريس أو الاستيعاب دون أن تجرؤ على الدخول إلى تحليل فلسفة هذه المناهج وما تعكسه من سياسات تعليمية. وعلى الرغم من أن موضوع المناهج الدراسية كان حاضرا طوال السنوات التي أعقبت احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ في العديد من ورشات العمل والمؤتمرات، بمشاركة أساسية لمنظمات دولية، على رأسها اليونسكو، إلا أن هذا الجهد لم يفض إلى دراسة حقيقية لواقع المناهج الدراسية، تحديدا في مجال العلوم الاجتماعية التي تشكل المعضلة الأكبر.

لقد قام التعليم في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في العام ١٩٢١ على فكرة مركزية تتمثل في ضرورة أن يكون التعليم عاملا في توحيد العراقيين ثقافيا، ولكن بسبب من طبيعة الدولة الناشئة حينها، من حيث انتماءات النخب السياسية فيها، والتوجهات الإيديولوجية للقائمين على إستراتيجيات التعليم، انتهينا إلى محاولة فرض تأويل أحادي في ما يتعلق بأكثر الموضوعات حساسية، ألا وهي مناهج التعليم الديني، ثم اعتماد مدونة محددة في ما يخص مناهج التاريخ القديم والحديث، فضلا عما يرتبط بهذين الموضوعين ضمن مناهج التعليم الأخرى. وهكذا، بدلا من سياسات التعليم الهادفة إلى الوحدة، كانت المناهج تكرس الاختلاف، وتعزز الانقسام، وتغرس الإحساس بالتهميش مع خطاب الدولة/السلطة ذي التوجهات الإيديولوجية. وما يرتبط بذلك من عدم وجود للرأي الآخر. لقد بنيت المناهج على أساس هوية الدولة السنية، مع محاولات تجاوز الخلافات ذات الطبيعة الإثنية والمذهبية ما أمكن ذلك. ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح، وقد شهد تاريخ التعليم الحديث الكثير من المواجهات بسبب ذلك. فقد ظلت صورة الآخر (الديني، الإثني، المذهبي، الجنسوي) في مناهج التعليم، وما يرتبط بذلك من قيم أساسية، مثل التسامح والتعصب وقبول الآخر بما هو عليه، تخضع لهذه الرؤية الأيديولوجية أيضا. على سبيل المثال ظلت صورة المرأة في مناهج التعليم المختلفة تكرس الصور النمطية عنها، وعلى الرغم من بعض المحاولات لإصلاح هذا الواقع، فإن النتائج ظلت محدودة إلى حد كبير، خاصة في ما يتعلق بمعرفتها بحقوقها وواجباتها وتحديدها لدورها ووظائفها في المجتمع؛ أي في تغيير وعي المرأة بذاتها.

وعلى الرغم من أن لحظة ٩ نيسان ٢٠٠٣ كانت لحظة تحول دراماتيكي في تاريخ العراق الحديث، ولكن السؤال الذي ظل مسكوتا عنه هو هل ثمة تحول معرفي حقيقي في مناهج التعليم المختلفة المؤدلجة والمعيارية وذات الصوت الواحد، باتجاه مناهج تعليم مختلفة، أم أننا كنا باتجاه تحول أيديولوجي محض، مع بقاء المناهج معرفيا على النسق نفسه؟ خاصة في ظل هيمنة القوى والأحزاب الإسلامية، ذات المرجعية المذهبية المحددة بالضرورة، على المشهد السياسي في العراق اليوم، في ظل عجز الذاكرة العراقية عن إنتاج تاريخ مشترك يتفق حوله الجميع، فهي ذاكرة متشظية بين مدونات التاريخ الرسمي منذ أربعة عشر قرنا، ومدونات التاريخ الموازي له والذي يراد له اليوم أن يكون رسميا بأثر رجعي. من دون محاولة إعادة التفكير بماهية هذا التاريخ وتجاوز الميثولوجيا التي أنتجته، حيث لا ينظر إليه بوصفه نصا يصف واقعا حقيقيا، وإنما بوصفه خطابا يجب موضعته في الإطار السياسي والاجتماعي والثقافي المنتج له. وهي الذاكرة/التاريخ التي أعيد إنتاجها بعد نيسان ٢٠٠٣ بشدة.

إن الملاحظة الأساسية على مناهج التعليم في العراق تكمن في اضطراب الفلسفة التي تقوم عليها هذه المناهج بشكل عام من جهة، وعدم وضوح السياسات التعليمية من جهة أخرى. فالمنهج يفترض أنه يعتمد على مجموعة مبادئ عامة تصدرها الوزارة تحت عنوان "الفلسفة التربوية وأهدافها في العراق"، الذي يمثل مجموعة المبادئ العامة التي " لابد " من استيحائها في مفردات المنهج أو استيحاء " روحها " وجوهرها، ومن ثم يجب أن يتم اشتقاق المعايير الخاصة بالمنهج من المضمون " الفلسفي" لهذه المبادئ. ولكن مراجعة هذه المبادئ تكشف عن ثوابت " عامة " مثل تنمية المسار الوطني والإيمان بالمشتركات الأساسية وتجاوز الانتماءات العرقية والدينية واحترام حقوق الإنسان، وهي مكتوبة بلغة إنشائية لا يمكن أن تشكل إطارا نظريا أو منهجيا يمكن وصفه بالفلسفة أو السياسة. لذلك ظلت هذه المبادئ مجرد "تزويق نظري" لا صلة له بالمناهج الحقيقية. فالدراسة التحليلية للكتب المدرسية في موضوعات: التاريخ والتربية الإسلامية تكشف عن تحكم مبادئ متناقضة تماما مع المبادئ العامة المفترضة.

والملاحظة الأساسية الثانية هي أن المنهج القائم في الكتب المدرسية، والذي يراد له أن يمثل منهجا وطنيا يعكس ما تعده الجهات المسؤولة عن وضع المناهج ثقافة مشتركة، ليس سوى تغطية على مناهج خفية Hidden Curriculum يتم استعمالها عمليا في عملية التعليم، وبصورة خاصة في ما يتعلق بالمسائل ذات البعد الطائفي في ظل الصراع الطائفي الذي يحكم العراق اليوم. وان المعلمين يرون أن المناهج الدراسية تقدم معرفة رسمية Official Knowledge تمثل رؤية الدولة ومن ثم ليس ثمة فرصة لتغييرها، ومن ثم يحاولون إحداث هذا التغيير بشكل شخصي بناء على انتماءاتهم ومرجعياتهم الإثنية والمذهبية والأيديولوجية، ولا يتعلق الأمر بالمعلمين فقط، فقد كان للمجتمع المحلي (أولياء الأمور، رجال الدين) دور كبير في رفض المناهج. أي أننا عمليا أمام مناهج ينتجها المعلمون بناء على المنهج الرسمي حذفا أو زيادة أو تعديلا. ولا يمكن المحاججة هنا بأن المنهج المقرر قد حاول التوفيق بين الآراء المختلفة، فنحن هنا نتعامل مع تمثلات المعلمين للمنهج أكثر من النصوص نفسها، خاصة وأننا نتحدث عن موضوعات تتعلق بالعقيدة والهوية يحكمها الجانب العاطفي أكثر من العقلي.

والنتيجة أننا اليوم أمام مناهج تعليم في مجالي التربية الإسلامية والتاريخ (الإسلامي والحديث والمعاصر) لا يقبل بها الجميع، يعاد إنتاجها يوميا في كل مدرسة من مدارس العراق، وفق اجتهادات المعلمين وإدارات المدارس، وإدارات التربية نفسها، تواطؤا أو من خلال التوجيهات الشفوية بالتأكيد! لا يمكن لها إلا أن تنتج تلاميذ وطلابا لا يؤمنون بالاختلاف، ويتعاملون مع الانقسام بوصفه معطى عبر تاريخي، ويتعاملون مع "المعرفة الرسمية" بأنها معرفة "مفروضة" لا ينبغي الالتزام بها. ونحن نتحدث هنا عن مناهج التعليم المركزية، فكيف الأمر إذا ما وضعنا بعين الاعتبار مناهج التعليم في إقليم كردستان، أو مناهج التعليم في المدارس الناطقة بالتركمانية أو٩٦٥ السريانية؟

كتب الملك فيصل الأول (١٩٢١.١٩٣٣) في مذكراته يقول: "أقول و قلبي ملآن آسى، أنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خيالية، خالية من أي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة" ومن ثم لا بد من تشكيل شعب "نهذبه، وندربه، ونعلمه"، وكان يرى أن التعليم هو أحد وسائل هذا التشكيل. ولكن مسيرة التعليم على مدى أكثر من ثمانين عاما من تاريخ الدولة العراقية الأولى (١٩٢١ . ٢٠٠٣) انتهت إلى فشل ذريع في هذا الاتجاه، فهل علينا الانتظار لثمانين عاما أخرى لنعيد اكتشاف الفشل نفسه، أم علينا أن نبحث عن طريق آخر غير مفكر فيه حتى اللحظة في ما يتعلق بفلسفة التعليم وسياساته؟

قراءة في مقولة "ذهب الحنان"

□د. نعمة العبادي ×

هل أسهم الانترنت في برودة المشاعر؟

يصعب على أيّ متتبع أو متخصص، أن يعرف مواقع ثنائيات (السبب والنتيجة) و (والأثر والمؤثر)، و(السابق واللاحق)، في تشابك مسارات الحياة ووجوهها المتعددة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ...الخ.

إن هذا التشابك ولد مدارس متعددة كل منها ينتصر إلى أهمية اتجاه من الاتجاهات ،فمنهم من قال :إن الاقتصاد هو محور الحياة وحركتها ،وآخر قال :السياسة هي اللاعب الأساس والجميع يدور في فلكها ،وآخرون يرون الثقافة والفكر هما المؤثر الأقوى ، وهكذا يستمر هذا الجدال بمنطلقات وتقريبات مختلفة ،ولكن الأكيد بين كل هذه الأقوال ،أن هناك علاقة وثيقة ،وترابطاً جدلياً غير قابل للتفكيك أو التحييد بين هذه الوجوه والمسارات.

يعيش الناس حياتهم دون أن يلتفتوا كثيرا إلى عمق شبكة المؤثرات التي تقف وراءها وتحركها، ويتآلفون مع نتائج اجتماعية على سبيل المثال هي حصيلة عوامل اقتصادية دون أن يعوا الأسباب الحقيقية الكامنة من ورائها.

يوجد مساران يتصارعان فكريا وعمليا ووجوديا منذ زمن طويل، أحدهما يقدم المجتمع على الفرد، والآخر يقدم الفرد على المجتمع ،ويتوسط هذه الرؤى نماذج تحاول المزاوجة أو تقديم صورة متعادلة من الاهتمام.

يرى الزائر لبلاد الغرب- بوضوح- برودة العلائق الاجتماعية ،وضعف المسؤوليات التكافلية بين الأفراد وأقاربهم ،ويستشعر بوضوح الانغماس في الهموم الفردية ،ويتجلى ذلك في محدودية التزاور بين الأقارب حتى من الدرجة الأولى ، بحيث يمكن للولد أن يعيش في مدينة واحدة مع والديه ولا يزورهما في السنة مرة واحدة.

ينظر أبناء المجتمعات الشرقية (أيام زمان)، إلى مثل هذه العادات والأوضاع الاجتماعية باستغراب واستهجان، ولعل الاعتراض الأبرز الذي كان يوجهه الكثير من الشرقيين إلى المجتمعات الغربية يتصل بالمسائل الاجتماعية وطبيعة الأنساق الاجتماعية في بلاد الغرب.

تعيش مجتمعاتنا لحظات انزياح قيمي خطيرة تغادر فيها الكثير من المتبقي القليل من نكهة علائقنا الاجتماعية وصلاتنا ببعضنا ،والتي تمتد عند البعض للشعور بالمسؤولية والتعهد للأقرباء البعيدين ،بينما يشتكي الكثير من الآباء والأبناء والأقارب والجيران من ضعف التواصل حتى في المناسبات الرسمية ،ويكرر الكثير من الناس خصوصا ذوي الثقافة الشعبية مقولة "ذهبت المحنّة" ،ويريدون بالمحنّة هنا ،أن المشاعر والأحاسيس والحنان الذي كان معهودا بين الناس ،بدأ يتلاشى ويذهب ،وصار الناس منشغلين بشؤونهم الخاصة ،ومصالحهم الفردية ،بحيث يعيش الولد بجوار بيت أهله دون أن يتفقد احتياجاتهم ،وينشغل باحتياجات زوجته وأولاده ،وملذاته الشخصية.

تطرح مبررات مختلفة لهذا الوضع ،من أهمها تعقد ظروف الحياة ،وصعوبة العيش ،وكثرة المشاغل والمسؤوليات ،ووجود وسائل ومؤسسات يمكن أن تقوم ببعض الأدوار التي كان الإنسان لا بد أن يقوم بها بنفسه، بحيث يصبح الفرد غير مضطر إلا للاقتصار على دائرة ضيقة من المسؤوليات.

وفي نفس الاتجاه، أصبح الناس يستعيضون بالوسائل الالكترونية والتقنيات الحديثة عن الممارسات التقليدية التي يؤدون بها مستلزمات علاقاتهم الاجتماعية في أزمنة مضت، بحيث صارت المناسبات تقضى عبر رسائل ((sms، أو (البريد الالكتروني)، دون الحاجة إلى الزيارات المباشرة، وهكذا شكلت أدوات الحياة الحديثة منعطفا كبيرا باتجاه تركز الفردية.

السؤال المهم في المقام:هل ذهب الحنان من قلوب الناس، وأصبحت مشاعرهم باردة ؟ وإذا كان الأمر صحيحا، فلماذا ذهب الحنان ؟وقبل ذلك،هل أن الحنان سلوك اجتماعي يمكن أن يغادره الناس إلى نموذج آخر، أم هو حالة وجدانية ذاتية من صميم الذات الإنسانية ؟وإذا كان الحنان وجدانياً ومن مكنونات الذات والوجود ،ولا يمكن أن يذهب ،فما هو تفسير تبدل طبائع الناس ،واتجاهها إلى الانشغال بالذات كثيرا ،وتركز الأنانية؟

إن هذا الانزياح الاجتماعي الكبير ،والتحول في القيم والمفاهيم ،والمتجلي بوضوح في السلوك العام،يطرح على المتخصصين بالتربية وعلم النفس والسلوك والاجتماع والمفكرين والدارسين بالعلوم الدينية تحدياً جاداً ومهماً ينبغي عليهم مواجهته من خلال الدراسة والتحليل ،والوصول إلى الحقائق الصادقة ،من أجل وضع الحلول والمعالجات.

أستمع إلى أحاديث الكثير من الأقارب والمعارف والأصدقاء، وهم يعرضون مشكلة انشغال أولادهم عن شؤونهم، والانكباب على الاهتمام بالزوجات والأولاد، ويحاول كل فريق تبرئة ساحته من أن يكون السبب في القطيعة والجفاء.وتصل الأمور في بعض الحالات ،أن يهجر الولد عائلته تماما لصالح زوجته وأصهاره ،وبالمقابل يسجل البعض على الآباء والأمهات تصرفات تثير الكثير من الغرابة ،حيث يتعامل بعض الأمهات أو الآباء مع أولادهم وبناتهم على أساس المصالح والمنافع وترسم حدود اهتمامهم بأولادهم على أساس ما يصلهم من منافع ومكاسب من هذا أو ذاك من الأبناء والبنات.

ليست تلك الحالة هي المظهر الوحيد، بل تتكرر الشكوى من القطيعة بين الأرحام في مجال التواصل والتعهد والترحم، وتشيع حالة الجفاف والغلظة والمادية المستشرية على سلوكيات الأفراد وطبائعهم.

قد يقول البعض ،إننا اليوم بحاجة للحديث عن التحديات الأهم ،وهي السياسية والاقتصادية والقضايا التنموية ،وأن مثل تلك الأوضاع الاجتماعية لا يشكل خطرا كبيرا بالقياس إلى التحديات سابقة الذكر. والجواب ،أننا نقر بأهمية التحديات المشار إليها ،إلا أننا نرى أسبقية تلك التحديات الاجتماعية عليها لخطورة الأسباب والبواعث التي تكمن خلفها.

أقول بصوت عال:إننا اليوم بحاجة إلى الحب أكثر من أي وقت مضى، وبحاجة إلى الحنان أو المحنة أكثر من أي وقت مضى، وبحاجة لأن يتعهد بعضنا البعض أكثر من أي وقت مضى.

إن عالمنا اليوم يوغل في الاغتراب والفردية وصعود نجم الذات ،وإن أخلاق اقتصاديات السوق تزحف إلينا لتلتهم بقايا التكافل الاجتماعي ، لذلك نحتاج إلى صرخة مدوية توقظ الناس من سدورهم في الانشغال وتذكّرهم بأن قوام الإنسانية هو الحب.

×مدير المركز العراقي للبحوث والدراسات

إصلاح هيكلية مفوضية الانتخابات .. كيف يكون

□عبد الرحمن خليفة ×

إن مفوضية الانتخابات من أكثر مؤسسات الدولة أهمية من حيث تأثيرها المباشر على سير العملية الديمقراطية وتفعيل مشاركة الشعب الحقيقية في أمور البلاد وصنع القرار .

إن إنشاء هذه المؤسسة الدستورية إنجاز عظيم للشعب العراقي، فهي من المؤسسات الفريدة من نوعها لأن الدستور العراقي قد وضعها في مستوى قانوني مرموق وذلك لوجود أكثر من ١٧ مادة وفقرة في الدستور خاصة بالانتخابات في العراق ولكن هذه المؤسسة تعاني نوعاً من اللاتوازن بين مجلس المفوضين الذي يعد الجهة المشرفة والمختصة في إصدار اللوائح والأنظمة ورسم سياسات المفوضية ،أما الجهة التنفيذية المتمثلة بالإدارة الانتخابية فإنها تعاني هيمنة المجلس عليها لأسباب منها :-

يترأس الإدارة الانتخابية أحد أعضاء مجلس المفوضين من جهة ومن جهة أخرى فإن المدراء العامين أقل مرتبة وظيفية من أعضاء المجلس وهذا سبب نوعاً من التخلخل في التوازن وإن أكثر مشاكل المفوضية ما هي إلا نتيجة لهذه الحالة وإن الحكمة من وضع الهيكلية العامة للمفوضية ((مجلس المفوضين – الإدارة الانتخابية و الهيئة القضائية أثناء الانتخابات وضعت أساساً لتحقيق مبدأ الذاتية في إصدار اللوائح . والذاتية في التنفيذ والذاتية في حسم النزعات)) وإن هذا المبدأ من مستلزمات استقلالية المفوضية ،حيث لايكفي بأن تكون المفوضية مستقلة عن السلطات الثلاث وغير مرتبطة بالوزارات ، بل يتطلب وضع الهيئات الموجودة فيها بشكل واضح وتجعل مستلزمات الاستقلالية موضع التنفيذ و يتمتع كل منها بنوع من الاستقلالية في أداء واجباتها ونوع من فصل السلطات إن صح التعبير .

بناءً على ما سبق أقترح ما يلي :-

١.تعديل قانون المفوضية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ المعدل على الشكل الآتي :-

أ- تشكل هيئة باسم مجلس الإدارة أو الهيئة الإدارية وترتبط بها دوائر المكتب الوطني وهي:-دائرة العمليات – الاتصال الجماهيري – دائرة بناء القدرات ،وهنا أفضل تغيير التسمية من دائرة بناء القدرات إلى معهد التعليم الانتخابي ،وهناك دوائر أخرى منها ((الإدارية والمالية والرقابية)).

الأسباب الموجبة لهذا الاقترع هي وجود نوع من الاختلاط الوظيفي داخل المفوضية حيث أن رئيس الإدارة الانتخابية الموجود حاليا يشرف على الاختصاص التنفيذي هو عضو مجلس المفوضين،ومن جهة أخرى فإنه ليس هناك مجلس أو هيئة تنفيذية مستقلة،أي أن مجلس المفوضين هو المختص بإصدار الأنظمة واللوائح وهو الجهة التي تنفذها . وهذا مناف لحكمة وجود أكثر من هيئة داخل المفوضية.

ب . إبقاء المكاتب الانتخابية في المحافظات كما هي عليه الآن كمديريات عامة وهي جهات تنفيذية تتسلم الإيعاز والأوامر من مجلس الإدارة المقترح أعلاه .

وبقبول هذا المقترح يتحقق :-

أ-التوازن الوظيفي داخل المفوضية بحيث يكون عملها أكثر استقلالية ويحقق الأهداف المرجوة من الحكمة من تأسيس هذه الهيئة المستقلة.

ب-إفساح المجال لمشاركة جميع مكونات الشعب العراقي، ففي حالة عدم تولي أحد المكونات عضوية مجلس المفوضين سيتولى وظيفة تنفيذية في مجلس الإدارة بنفس المستوى الوظيفي للمجلس دون اللجوء إلى زيادة عدد أعضاء مجلس المفوضين من ٩ إلى ١٥ حيث سيصبح مجلساً عاجزاً عن إصدار أي قرار وخصوصاً أثناء العمليات الانتخابية" الذي تكون المفوضية بأمس الحاجة إلى الوقت .

أتمنى أن ينال مقترحنا هذا القبول خدمة للصالح العام وبناء مؤسسة انتخابية رصينة تخدم العملية الديمقراطية وتفعيل مبدأ مشاركة الشعب في صنع القرار .

×مدير عام دائرة الاتصال الجماهيري في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات